مناهج البحث (سنوي معامله 03)

السداسي الأول

1- أهم مناهج دراسة العلوم القانونية

- مناهج الدراسة الوضعية
- مناهج الدراسة التاريخية
- مناهج الدراسة المقارنة

2- المذاهب الفكرية في طبيعة القانون

- المذاهب الشكلية
- المذاهب الموضوعية
- المذاهب المختلطة

المراجـــــع:

1- الدكتور فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي

2- سلاطنية بلقاسم-الدكتور حسان الجيلالي ،أسس البحث العلمي،الكتاب الأول،د.م.ج. 2007 الجزائر

3- محاضرات في المنهج و البحث العلمي، الكتاب الثاني، د.م.ج.2007 الجزائر

4- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي

5- حسين فريجة، تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصور د.م.ج. 2009.

6- عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت 1979

7- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية،د.م.ج.1987

8- احمد خروع ، المناهج العلمية وفلسفة القانون،د.م .ج.2005

المدلول اللغوي والاصطلاحي للمنهجية:

1/- **المدلول اللغوي للفظ منهاج:** النهج أو المنهاج في اللغة هو الطريق، السبيل، المسلك ومنه قول الحق تبارك وتعالى"لكل جعلنا منكم شرعتا و منهاجا" وقد اتفق المفسرون على شرح معنى هذا اللفظ بالطريق البين الواضح الذي يمشي ويسير عليه الناس و جاء في لسان العرب أن المنهج هو الطريق البين الواضح ومنهج الطريق أي وضحه، وفي المعجم الفلسفي مادة منهج الصادر عن مجمع اللغة العربية بان المنهج وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة

المدلول الاصطلاحي للمنهجية: المنهجية هي الطريقة التي يتبعها العقل في دراسة موضوع أو مسالة ما من اجل التوصل نتائج معينة.

تعرف دائرة المعارف البريطانية المنهجية بأنها مصطلح عام لمختلف العمليات التي ينهض عليها أي علم من العلوم ويستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه.

ويقصد بالمنهجية الطريقة أو الكيفية العقلانية المتبعة لتقصي الحقائق وإدراك المعارف فهي إذن الصيغة أو الأسلوب في ترتيب الأفكار وعقلنة الفرضيات وإخضاعها للامتحان والتحليل بما يضمن التوصل إلى نتائج معينة.

ويعرفها عبد الرحمان بدوي: فن التنظيم الصحيح للأفكار من اجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين وإما من اجل البرهنة عليها وتلقينها للآخرين حين نكون بها عالمين.

ويعرفها "توماس كون" الطريقة العقلانية المنضبطة لتلقي المعارف

مميزات الفكر العلمي : الدقة، الموضوعية، السببية، المنهجية

تعريف التفكير العلمي: هو الأسلوب الذي يعالج به الدارس المعلومات والأفكار حتى يمكنه من فهم العالم الذي يحيط به فالتفكير نشاط عقلي هادف يمكننا من تقدير المشكلات وحلها كما يمكننا من تفسير البيانات و اتخاذ القرار وفهم الأفكار و المفاهيم

خصائص التفكير العلمي:

الموضوعية: دراسة ما هو كائن دون التأثر بالعوامل الذاتية وذلك باستبعاد الآراء المسبقة إلا بعد التأكد من قيمتها وأهميتها فالتفكير العلمي هو تفكير نقدي يقوم على التميز والضبط والمراجعة والدقة والتفحص.

العلية أو السببية: يقصد بالسببية الكشف عن العلاقات المتكررة الثابتة بين الظواهر وتفسيرها وضبط المتغيرات وتعليل النتائج فلكل ظاهرة سبب في العلوم فكلما توفرت أسباب معينة في ظروف معينة فإنها تؤدي إلى نتائج متكررة ومن ثمة تصبح قانونا قابلا للتعميم (فالنتيجة حتمية في العلوم الدقيقة ولكنها نسبية في العلوم الاجتماعية).

الجانب العملي التطبيقي لخطوات المنهجية: يمكن بلورة الخطوات الإجرائية للمنهجية وتجسيدها عمليا ثم تبيين مجالها وتجسيد المشكلة التي تنطوي عليها تلك الظاهرة والتي تتطلب البحث لإيجاد حل لها أو تفسيرها ولهذا ينبغي القيام بأي عمل علمي المرور بالمراحل التالية: اختيار الموضوع، جمع المصادر والمراجع، وضع الخطة، الكتابة والتحرير.

1- **تحديد موضوع البحث:** يعد أول خطوات البحث العلمي واختيار الموضوع يعنى بشكل رئيس باختيار المجال المراد البحث فيه ويحاول الباحث تقليص اهتمامه حول نقطة معينة وكلما ينزل الباحث من نقطة اعم إلى نقطة جزئية كلما اقترب إلى إشكالية بحثه وتمكن من التحكم الجيد في الموضوع و كمثال على ذلك إذا كان مختصا في الحقوق يمكن أن يختار موضوع القانون العام كمجال للبحث وضمن هذا المجال يختار قسما من أقسام هذا المجال ويبحث ضمن هذا القسم عن موضوع يكون جديرا بالبحث (ضمن القانون العام يختار القانون الدستوري وفي باب القانون الدستوري يختار النظام الانتخابي الجزائري كموضوع).

إضافة إلى معيار الاختصاص في اختيار الموضوع هناك بعض من المسائل ينبغي مراعاتها:

*أن يكون موضوع البحث جديدا غير متناول من قبل أو يكون الموضوع قديما لكن التناول المنهجي جديد بما يضمن الإضافة

*التأكد من توفر المصادر والمراجع المساعدة على انجاز البحث والأفضل أن يكون بحوزته الحد الأدنى من المراجع

*تحري الدقة والوضوح والتحديد اللفظي للموضوع بحيث يعبر مباشرة عن إشكالية الموضوع.

I- عوامل اختيار الموضوع

أ- **العوامل الذاتية:** ونقصد بها الاستعداد والرغبة النفسية للبحث في الموضوع وهي التي تحقق عملية الارتباط النفسي بين الباحث وموضوعه وينتج هذا الأمر عن المثابرة والتحمس الكامل للبحث، وينبغي أن يختار الباحث

موضوع بحثه لما يتناسب مع مركزه العلمي و الاجتماعي إضافة إلى نوعية تخصصه العلمي إذ وجب أن يختار موضوع بحثه في نطاق تخصصه العلمي بوجه عام أو في فرع من فروعه.

ب- العوامل الموضوعية: ويركز في هذا الجانب على القيمة العلمية للموضوع وأهداف سياسة البحث العلمي.

1- **القيمة العلمية للموضوع:** بحيث يجب أن يكون الموضوع ذو قيمة علمية نظرية مفيدة في شتى مجالات الحياة.

2- **أهداف سياسة البحث العلمي:** وذلك نظرا لارتباط البحث العلمي بالحياة العامة الوطنية او الدولية و ارتباط وتفاعل التكوين و البحث العلمي بالحياة الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية للدولة.

II- مفهوم إشكالية البحث:

1- **التعريف:** إشكالية البحث هي عبارة عن موضوع يحيط به الغموض أو أنها ظاهرة تحتاج إلى تفسير أو أنها قضية موضع خلاف، أو موضوع يتحدى تفكير الباحث ويتطلب إزالة الغموض وإبراز الحقائق أو هي صياغة إجرائية لمجموع تساؤلات حول موضوع تبدأ هذه الصياغة بطرح تساؤل ثم تجزئته إلى أسئلة فرعية

2- **مراحل إعداد الإشكالية:**

أ- **المرحلة الأولى "مرحلة الجرد الشامل":** وتعني ضبط وجهات النظر المختلفة حول الموضوع وتحديد المداخل المختلفة للمشكلة وتعيين نقاط الاختلاف بينها

ب- **المرحلة الثانية "الإشكالية":** من خلال تبني إطار نظري معين، ثم اكتشافه من خلال القراءات السابقة وفي هذا الإطار يستفيد الباحث من القراءات السابقة ويبني على ضوئها فروضه كما تساهم هذه المرحلة في توضيح التساؤل الرئيسي أكثر ووضعه ضمن الإطار النظري

ت- **المرحلة الثالثة "شرح الإشكالية":** ويقصد بذلك تبيان طريقة الباحث الشخصية في عرضه للمشكلة وتحدد عمليا بعرض المفاهيم الأساسية للإجابة عن سؤال الانطلاق بعد تحديد الإشكالية وصياغتها والتشكل النهائي للتساؤل الرئيسي وبهذا يكون الباحث قد جسد قطيعة مع الأحكام المسبقة ليبدأ مرحلة البناء لبحثه.

3- **العوامل المؤثرة في اختيار الإشكالية:**

- إحساس الباحث بالإشكالية وشعوره بها.
- يجب أن يكون موضوع البحث ذا قيمة علمية
- جدة الموضوع وتجنب التكرار
- توفر المصادر والمراجع العلمية و البيانات المطلوبة للمشكلة موضوع الدراسة
- يجب أن يختار الباحث مشكلته في حدود الإمكانات المادية و البشرية المتاحة
- مراعاة الزمن المحدد للبحث
- يجب على الباحث أن يختار مشكلة البحث في نطاق تخصصه
- يجب عدم اختيار مشكلة كبيرة ومتشعبة
- يجب أن يدرس الباحث الصعوبات التي يمكن أن تحيط بمشكلة البحث

4- **قواعد تحديد إشكالية البحث:** وهذه القواعد تتمثل أساسا في ثلاث (03) نقاط:

- أن يكون الباحث واثقا من الموضوع المختار بحيث لا يكون غامضا أو عاما لدرجة كبيرة
- يجب أن تكون الإشكالية في صورة سؤال يحتاج إلى إجابة.
- وضع حدود المشكلة مع حذف جميع الجوانب و العوامل التي لن يتضمنها البحث

III- صياغة الفرضية: تعتمد صياغة الفرضيات بشكل عام على المراحل السابقة من البحث (تحديد المشكلة والدراسات السابقة) حيث يتم وضع اقتراحات النظرية القابلة للاختبار عن أسباب المشكلة وأبعادها المختلفة وكيفية علاجها وتعرف الفرضية على أنها كافة الاحتمالات أو المسببات للمشكلة بشكل يوضح مختلف التفسيرات المحتملة والمقترحة للعلاقة بين عاملين احدهما الأول المستقل ويسمى السبب والأخر العامل التابع (النتيجة) وهي بذلك عبارة عن جملة أو جمل عدة تعبر عن إمكانية وجود علاقة بين عامل مستقل وعامل أخر تابع، وتعرف كذلك بأنها تخمينات أو توقعات يتبناها الباحث مؤقتا كحلول لمشكلة البحث

مثال: كلما زاد المنتج في سلعه كلما زادت مشتريات المستهلكين إذن فالفرض لا يزيد عن كونه جملة لا هي صادقة ولا هي كاذبة وهي بمثابة العقد الذي يعقده الباحث مع نفسه للوصول إلى نتيجة مؤكدة.

فوائد الفرضية:

1- تساعد في تحديد إبعاد المشكلة تحديدا دقيقا يمكن من دراستها وتناولها بعمق وكذلك تحليل مشكلة البحث إلى عناصر وتحديد علاقتها ببعضها وعزل وربط الموضوعات والمعلومات التي لها علاقة بموضوع البحث.
2- تمثل الفرضيات القاعدة الأساس موضع البحث والتي تجعل من السهل اختبار الحقائق المهمة واللازمة لحل المشكلة
3- تعد الفرضيات دليلا للباحث توجه خطاه وتحدد الملاحظات والإجراءات التي يفترض القيام بها لتنفيذ البحث.
4- توجه الفرضيات عمليات تحليل وتفسير النتائج بشكل علمي وعلى أساس العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة والتابعة
5- تربط الفرضيات الصلة بين التساؤلات والمبادئ و النظريات التي هي غاية البحث العلمي

التمييز والتفرقة بين الفرضية والنظرية والقانون:

الفرضية والنظرية: يختلفان في كون الفرضية تخمين أو تفسير مؤقت فيما تعتبر النظرية أكثر إثباتا ويقينا.

الفرضية والقانون: القانون هو العلاقة أو النظام بين ظاهرتين أو أكثر ويكون بقواعد مبرهن عليها ويكون قابلا للتعميم وهو يختلف عن الفرضية من حيث دقته وعموميته ووضوح خصائصه النهائية.

الملاحظات العامة عن صياغة الفرضية:

1- من الممكن أن يكون هناك فرضية واحدة رئيسية للبحث ا وان يكون هناك أكثر من فرضية واحدة تأخذ بعين الاعتبار مشكلة البحث، المهم أن تغطي الفرضيات كل الجوانب التي يعنيها موضوع البحث وتعطي التفسير الكافي لمشكلة البحث.
2- يمكن أن تصاغ الفرضية بصيغة الإثبات كقولنا "توجد علاقة ايجابية بين المستوى الاقتصادي لأسرة الطالب والتحصيل العلمي" وتصاغ كذلك بصيغة النفي كقولنا "لا توجد علاقة بين المستوى الاقتصادي لأسرة الطالب والبحث والتحصيل العلمي"
3- لا يستحسن أن تكون صياغة الفرضيات بعبارات طويلة ومعقدة بحيث يصعب التمييز بين المتغير المستقل والمتغير التابع (العلاقة بين السبب والنتيجة).

الفرضية ضرورية لأغلب أنواع البحوث التجريبية والبحوث الوصفية

ملاحظة: يطلق على الفرضيات بصيغة الإثبات الفرضيات المباشرة أما النوع الثاني بصيغة النفي فيسمى الفرضيات غير المباشرة أو الفرضيات الصفرية.

جمع المصادر والمعلومات: أدوات البحث مفترض ثابت لا يمكن كتابة البحث العلمي بدونه فبعد اختيار الباحث لموضوع البحث ينتقل إلى مرحلة جمع المصادر والبيانات، وهي المرحلة جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث ومراجع البحث متعددة تتكاتف لبلوغ وظيفة واحدة وهي توفير البيانات والمعلومات ومن صورها: المصادر المكتوبة، المصادر الالكترونية، المصادر الميدانية.

أولا- المصادر المكتوبة: تمثل المكتبة المصدر الأهم والأساسي لأي بحث علمي والاهتمام بالمكتبات يعد المدخل الطبيعي للاهتمام بالبحث العلمي وعلم المكتبات أصبح علما وتخصصا أصيلا يهتم بدراسة جوانبه المعاهد والجامعات عبر العالم واللجوء إلى المكتبة هو المصدر الأساس للحصول على المعلومات والبيانات الخاصة لكل بحث علمي والوسائل الأخرى ما هي إلا وسائل مكملة للمكتبة وهي العادة توجد عدة أقسام وأنواع من الفهارس مثل:

- فهرس خاص بعناوين الكتب
- فهرس خاص بعناوين الموضوعات
- فهرس خاص بأسماء المؤلفين

وتتكون المراجع والمصادر المكتوبة التي يتم اللجوء إليها للبحث في مجال القانون من مراجع قانونية وأخرى غير قانونية وتشمل الأتي:

المراجع العامة: هي المراجع التي تتناول الأحكام العامة والمبادئ الكلية لفروع القانون دون الدخول في التفصيلات الفرعية والتطبيقات الجزئية وان تعرضت لذلك يكون الأمر بإيجاز شديد ومن هذه المراجع التي تتناولها النظرية العامة

للقانون وعلى سبيل المثال النظرية العامة لقانون العقوبات بقسميه الخاص والعام، النظرية العامة للالتزامات في شرح القانون المدني ومثال ذلك الوسيط في شرح القانون المدني للدكتور عبد الرزاق احمد الصنهوري

المراجع المتخصصة: وهي المراجع التي تتناول المسائل القانونية بالشرح والتحليل فالمرجع المتخصص يتعرض للأحكام الخاصة بفرع من فروع القانون ويركز بدرجة اكبر على مسالة من مسائله فيدرسها دراسة معمقة والمثال على ذلك المسؤولية الجنائية لخطا الطبيب، ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحقيق والتحري

الرسائل العلمية: هي عبارة عن أبحاث متخصصة تتناول مسائل قانونية خاصة تدرسها دراسة معمقة ومفصلة مثال رسائل الماجستير والدكتوراه.

الدوريات: هي موضوعات تصدر في إعداد متتالية سنوية أو نصف سنوية أو فصلية تحتوي على مقالات وبحوث فقهاء القانون أو أحكام القضاء مثل المجلة القضائية، مجلة الفكر البرلماني، مجلة الإدارة، المجلة المصرية للقانون الدولي.

الموسوعات: هي مطبوعات تتناول بالبحث والدراسة مختلف موضوعات المعرفة الإنسانية المرتبة هجائيا

ثانيا- المصادر الالكترونية: هي وسائل يمكن للباحث من خلالها الوصول للمعلومات بسهولة ويسر وتعد الانترنت من بين أهم هذه المراجع شريطة احترام قواعد توثيق المعلومات من الانترنت المعتمدة في منهجية البحث العلمي.

ثالثا- الوسائل الميدانية:

1- **الاستبيان:** يعرف بأنه مجموعة من الأسئلة مرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة توصل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة للأسئلة الواردة فيها، وبواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع أو التأكيد على معلومات سابقة ومن صوره من حيث طرح الأسئلة لدينا **الاستبيانات المغلقة** والتي تكون الإجابة فيها عن الأسئلة في العادة محددة بعدد من الخيارات مثل نعم أو لا، **والاستبيانات المفتوحة** وتتميز بأنها تتيح الفرصة للمجيب عن الأسئلة بالتعبير عن رأيه.

   * ومن حيث طريقة التطبيق **الاستبيان المدار ذاتيا** من قبل الباحث وهو الذي قد يرسل بالبريد أو يوزع عبر صفحات الجرائد. والاستبيان المدار من قبل المبحوث

   *وهناك تقسيم آخر للاستبيانات من حيث عدد المبحوثين ومن صوره **الاستبيانات التي تعطى للمبحوثين فرادا والتي توزع على المبحوثين مجتمعين.**

2- **المقابلة:** عرف انجيلش المقابلة بأنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في البحث العلمي أو الاستعانة بها في عمليات التوجيه والتشخيص للعلاج.

2010-12-05

3- **الملاحظة:** هي توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه وقد عرفها البعض بأنها توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول لكسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة وقد استخدم هذا الأسلوب في دراسة التفاعل بين المسجونين وإدارة السجون في الولايات المتحدة حيث دخل الباحث إلى السجن بصفته سجينا عاديا وشارك في أنشطة المسجونين اليومية وسجل ملاحظاته عن هذه الأنشطة.

رابعا- **الوثائق القانونية والقضائية والحكومية الرسمية كمصدر مهم للبحوث القانونية:** يقصد بالوثائق القانونية والقضائية والحكومية الرسمية هي كافة النصوص والتشريعات القانونية المختلفة الدرجات كالدستور، القانون المدني، قانون البلدية والولاية، قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية، قانون الوظيفة العمومية مضافا إليها أحكام القضاء وقراراته من قبيل قرارات مجلس الدولة وفي هذا السياق يدخل القرارات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية كالقرارات الصادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة.

أساليب توثيق المراجع:

* **الكتب:** اسم المؤلف – المرجع - الجزء – الطبعة – دار النشر – سنة النشر. بلد النشر.

عمار عوابدي – مناهج البحث العلمي – ط4 – د.م.ج. 2002 . الجزائر.

* **المقالات:** لقب واسم المؤلف – عنوان المقال – اسم المجلة – رقم السنة والعدد – تاريخ صدور المجلة.

عبد الله سليمان (التدابير الاحترازية في التشريع الجزائري)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، المجلة 22، مارس 1985.

* **الرسائل العلمية:** اسم المؤلف، عنوان الرسالة، نوعية الرسالة، اسم الجامعة، تاريخ المناقشة.

بن مسعود احمد، النظام الانتخابي الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة البليدة، جانفي 2008.

*** الوثائق القانونية والقضائية:** أصل الوثيقة، رقم الوثيقة، الجهة التي أصدرت الوثيقة، السنة.

مجلس الدولة، قرار رقم 850، وزارة العدل للجمهورية، 2008

*** الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة**

قرار الجمعية العامة رقم AS / 350 موضوع القرار، الأمم المتحدة 2008.

3- مرحلة الكتابة وصياغة البحث: يعتبر كتابة البحث أهم مرحلة وأخر خطوة لإعداد البحث وتتجسد أهميتها في بلورة وصياغة البحث في صورته النهائية وتتمثل كتابة البحث العلمي في تحليل وتفسير البيانات والأفكار المحصلة وعرض نتائجها وتبيان ما تم التوصل إليه في هذا البحث بحيث يمكن للآخرين فهمها واستخدامها، ويشترط في كتابة البحث عدة خصائص يجب أن يتصف بها البحث لكي يتسم بالصفة العلمية أهمها:

- **الوضوح في التفكير:** يجب أن تكون أفكار الباحث واضحة لديه أولا ثم واضحة للغير أي أن الباحث ينطلق من معيار ذاتي فيجسد المعلومات والبيانات في أفكار واضحة ثم بعدها يأتي المعيار الخارجي فيكتبها بلغة مفهومة باستعمال المعاني والمفاهيم والمصطلحات المتفق عليها فالفكرة الغامضة لدى الباحث تصبح أكثر تعقيدا بالنسبة للغير، ولهذا يجب تجنب التعابير الغامضة والكلمات الغير مألوفة وكذا الجمل الطويلة والاعتراضية التي تؤدي إلى قطع تسلسل الأفكار ولان ذلك يعوق فهم القارئ والمستمع.
  فبراعة الباحث تبرز في بناء بحثه بناءا فنيا يستند على تفكير منهجي واضح في انتقاء ما يفيد من المعلومات والأفكار وكيفية استخدامها وتوظيفها بشكل جيد يخدم المسعى المقصود من البحث .
- **الدقة في اللغة والتحكم فيها:** بما أن اللغة هي المظهر الخارجي للتفكير فلا بد أن تعبر بدقة عما يكتنف هذا التفكير من تفاعل أنشطة تهدف إلى تحقيق غرض ومسعى معين وليس مجرد تصريحات غامضة أو تعميمات فضفاضة وتقضي دقة اللغة أن تكون الكتابة سليمة من الناحية اللغوية والنحوية فليس من المقبول الاعتذار بعدم الاختصاص في اللغة فيعبر الباحث عن أفكاره بلغة سهلة بسيطة مستخدما ألفاظا وكلمات مألوفة في تلك اللغة وأكثر من ذلك تقتضي دقة اللغة مراعاة الاختيار للكلمات والمصطلحات المناسبة ووضعها في أمكنتها المناسبة لتدل على المعاني المقصودة بوضوح
- **الأسلوب العلمي:** يجب أن يستخدم الباحث لغة موضوعية في الكتابة وذلك بالاعتماد على أسلوب علمي خبري خالي من التحيز والأحكام المسبقة والقيمية وتجنب استخدام ألفاظ التهكم والصخرية كما ألا يبالغ الباحث في الاعتداد بالذات واستعمال ضمائر الأنا إلا في حالة الضرورة من اجل إبراز شخصيته لان ذلك تجسده قدرته على الكتابة بلغة موضوعية وأسلوب علمي ومدى تحكمه في معالجة عناصر موضوعه من تحليلات وتفسيرات وتعليقات ونقد وطرح البدائل وكل ذلك يدعم أصالة البحث واستقلاليته.

<u>2011-01-09</u>

مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية:

تعتبر العلوم الاجتماعية ومن ضمنها علم التاريخ، وعلم النفس، علم الاقتصاد، علم القانون وتعتبر هذه العلوم ميدان أصيلا من ميادين مناهج البحث العلمي مثل بقية العلوم الأخرى أي العلوم الطبيعية وعلوم الرياضيات وغيرها وتختلف أساليب ومناهج البحث من علم إلى أخر وان كان هذا الطرح قد لقي صعوبات جمة من العديد من الفقهاء ومن بينهم "دلتاي فلهم" الذي ذهب إلى القول انه من غير الممكن تطبيق مناهج العلوم التطبيقية باعتبار هذه الأخيرة تعالج وقائع محسوسة وملموسة ولها وجود ماثل أمام حواسنا في العالم الخارجي في حين العلوم الإنسانية تعالج معاني تنفذ إليها ونصل إليها نفاذا كيفيا ونقف وراء المعنى فقط إلا أن هذا الانتقاد لم يصبح مقبولا من قبل العديد من المفكرين كون أن العلوم الاجتماعية باتت مؤيدة بمناهج بحث خاصة بها ومن جملة الانتقادات التي يعزوا أصحابها رفض تطبيق مناهج البحث العلمي على العلوم الاجتماعية الانتقادات التالية:

- تعقيدات الظواهر الاجتماعية
- إن تشكيل الموقف الاجتماعي للإنسان من تفكير وسلوك يتغير بتغير العوامل الجغرافية الاقتصادية والسياسية ومن هذا المنطلق يصعب على الباحث أن يعالج بدقة قضايا الإنسان المتغير باستمرار.
- صعوبة استخدام الطرق المخبرية نظرا لتشابك وتداخل القضايا الاجتماعية وصعوبة التعرف على حقيقة المواقف وعدم إخضاعها للتجارب العلمية إلا في حدود ضيقة وبالتالي يفلت السلوك الإنساني من الضبط والدقة والاختبار ومن تبقى من الدراسات الإنسانية خاضعة للاجتهاد الشخصي في إصدار الأحكام النهائية

- صعوبة حذف الميول الشخصية: إن عامل البيئة والثقافة والتنظيم الاجتماعي الذي يحكم الإنسان ويؤثر في سلوكه يجعله يميل إلى تيارات فكرية معينة ويفضل أفكارا دون أخرى أي مثل هذه العوامل تأثر في الباحث عند إصدار النتائج الدراسية

- عدم دقة المصطلحات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية: تتسم المصطلحات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية بالمرونة على عكس المصطلحات في العلوم الطبيعية فهي تتصف بالثبات والجمود.

- **أنصار تطبيق منهج البحث العلمي على العلوم الاجتماعية:** أما أنصار تطبيق مناهج البحث العلمي على العلوم الاجتماعية أو الدراسات الإنسانية فان تبريراتهم كانت أقوى واقنع لكونها تستند إلى منظور شامل لتطور ونمو المعارف ومن ذلك أن البحث العلمي خلال القرون القليلة الماضية قد اعد تقريرا حسابي لاكتشاف العالم وقد أزاحت النظريات العلمية التأمل الميتافيزيقي أي أن الإنسان قد انتقل من الانشغال بالمسائل اللاهوتية ومن اهتمامه بروحه إلى اهتمامه بقوى الطبيعة التي تحيط به وقد أصبح من الطبيعي أن تقوم محاولات لتطبيق تلك الانجازات العقلية على المعرفة الإنسانية وفي العصر الحديث يعتبر الفيلسوف والمفكر الفرنسي "اميل دوركايم" من العلماء الذين دافعوا وبرهنوا على علمية العلوم الاجتماعية وإمكانية بحث ودراسة هذه الظواهر ولقد أكد الفيلسوف "دوركايم" على وجود حقيقي للظواهر الاجتماعية وشرح طبائعها وخصائصها فالظواهر الاجتماعية ليست كل ما يحدث في المجتمع في حين أن الظواهر الاجتماعية المقصودة تختلف عن الظواهر التي تدرسها العلوم الطبيعية فالظواهر الاجتماعية هي قواعد سلوك وتنظيم في المجتمع لا تخضع لاجتهاد شخص أو اتفاق ودي وهي نظم وقواعد مرسومة تحدد سلوك الأفراد وتكيف معاملاتهم بعضهم مع بعض في شتى مجالات الحياة من أسرية واقتصادية وتربوية ودينية وخلقية حيث وضع "دوركايم" مجموعة من القواعد العلمية التي تهيئ وتعد الظواهر الاجتماعية لدراستها وبحثها بواسطة مناهج البحث العلمي مع مراعاة مجموعة من الأصول والمبادئ التي يلتزم بها الباحث في أي مجال وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1- **الموضوعية:** وهي القدرة على ملاحظة الظواهر وقبولها على ما هي عليه كما لا ينبغي أن تكون عليه وفقا لمشيئة الباحث وتعتبر الموضوعية من أهم الأصول المنهجية في البحث العلمي تضمن جدية البحث وصدق تعبيره عن الظواهر وعدم تماشيه مع مشاعر ورغبات الباحث ومعتقده.

2- **الحياد الخلقي:** ويعتبر الهدف من أي علم هو الكشف عن الحقائق والوصول إلى معارف يقينية فالعلم لا يصدر أحكاما على هذه الحقائق أو المعارف ولا يدخل في تفضيل بعض القيم على قيم أخرى في المجتمع فالبحث العلمي بحث تقريري لا تقديري فالباحث يلتزم بالمنهج العلمي وان يكون محايدا من الناحية الأخلاقية لان ذلك من الأصول المرعية لهذا المنهج إلا أن هذه المبادئ تتأثر بمجموعة من المؤثرات والعوامل التي لا يمكن إغفالها والتي تتمثل فيما يلي:

- **عوامل متعلقة بالمجتمع العام:** وهي عبارة عن مشاكل معينة تظهر من وقت إلى آخر وتتطلب توافر الجهود لحلها كالمسائل السياسية الأسرية والدينية.

- **عوامل متعلقة بمراكز البحوث:** نشأت مراكز متخصصة في مختلف أنواع البحوث فأصبح البحث الاجتماعي عملا جماعيا أكثر منه فرديا وأصبح يتطلب إمكانيات وموارد بشرية وفنية يعجز الباحث الفرد عن توفيرها

- **عوامل متعلقة بالباحث ذاته:** وذلك كونه قد نشا في وسط ثقافي معين علاوة تخصصه كل ذلك يؤثر في اختياره للموضوعات البحثية.

- وعلى العموم فان الباحث في العلوم الاجتماعية يرتبط بإيديولوجية معينة تنعكس بطريقة أو بأخرى على عملية البحث وعلى هذا الأساس فالموضوعية والحياد الخلقي يختلف عند الباحث في العلوم الطبيعية عنده في العلوم الاجتماعية، وفي مجال تطبيقات مناهج البحث العلمي اصدر الفيلسوف "دوركايم" مؤلفا 1887 وطبق مناهج البحث العلمي على ظاهرة الانتحار.

وتوالت الدراسات والبحوث في كافة فروع العلوم الاجتماعية في مجال الظواهر والسلوكيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية وقد تم في الأخير تأسيس مناهج بحث خاصة بهذه الفروع وتوصلوا إلى العديد من النتائج والقوانين الاجتماعية استهدفت في مجملها الكشف عن الحقائق المتعلق و بالاجتماع الإنساني وتفسير هذه الحقائق كأساس لا بديل عنه لأي تخطيط اجتماعي أو أي برامج إصلاحية يراد تطبيقها في هذه المجتمعات حتى يبعد الإصلاح الاجتماعي عن الارتجال وقد قامت محاولات مماثلة في كافة فروع العلوم الاجتماعية حيث اثبت علماء الاقتصاد وعلماء السياسة وعلماء القانون وعلم الإدارة والتنظيم الطبيعة العلمية لفروع العلوم الاجتماعية كما طبقوا مناهج البحث العلمي المعروفة (المنهج الاستدلالي، المنهج التاريخي، المنهج الجدلي) فالعلوم الاجتماعية هي ميدان أصيل وأساسي في استعمال وتطبيق مناهج البحث العلمي مثل العلوم الطبيعية والرياضيات

العلوم القانونية والإدارية ومناهج البحث العلمي:

المنهج التاريخي: يعرف المنهج التاريخي بأنه المنهج الذي يقوم فيه الباحث بمحاولة استرداد الماضي تبعا لما تركه من آثار أي كان نوع هذه الآثار سواء كانت آثارا أو أشياء مصنوعة مثل الآثار المادية أو الآثار الكتابية وهي التي تكون وصفا لحادث تاريخي أو رواية عينية لهذا الحادث وهذا المنهج هو المستخدم في العلوم التاريخية بصفة خاصة والعلوم الاجتماعية عامة ومن ذلك تاريخ التربية وتاريخ النظريات التربوية وتاريخ النظم القانونية

خطوات المنهج التاريخي: للمنهج التاريخي أربعة (04) خطوات أساسية وهي:

- تحديد مشكلة البحث (اختيار مشكلة البحث)
- جمع المصادر والحقائق المتصلة بالموضوع (جمع المادة التاريخية)
- تصنيف الحقائق وتحليلها ومحاولة الربط بينها (نقد المصادر)
- عرض النتائج وتفسيرها

أ- **تحديد مشكلة البحث:** الموضوعات التي تهمنا في الميدان الاجتماعي هي التي تتعلق بالظواهر الاجتماعية والثقافية والعلاقات التي تحدث بين الأفراد والمجموعات وما قد يحدث في المجتمع من مشكلات نتيجة للاضطراب العلاقات والأوضاع الاجتماعية، من الضروري أن تنصب مشكلة البحث على موضوع من الموضوعات التي تدخل في دائرة البحث الاجتماعي ويشترط في الظاهرة التي يختارها الباحث أن تكون ذات امتداد تاريخي أي لها صفة الاستمرار والدوام النسبي بحيث يمكن تعقبها ومتابعة مراحل التطور التي مرت بها مثال: نظام الزواج وما خضع له من تفسير خلال العصور، تطور وسائل الإنتاج وصلتها بالعلاقات والنظم الاجتماعية

وما ينبغي مراعاته في اختيار المشكلة الأهمية العلمية للمشكلة، جدة الموضوع أو حداثته، توفر المصادر والمعلومات، مران الباحث على المنهج التاريخي وطريقة استخدامه

ب- **البحث وجمع الحقائق المتصلة بالمشكلة موضوع البحث:** بعد أن يستقر رأي الباحث على موضوع من الموضوعات ينبغي عليه أن يقرا كل ما كتب عن الموضوع من كتب ووثائق ومن الأفضل للباحث أن يسجل كل ما يحصل عليه من معلومات بصورة منظمة في بطاقات تحمل اسم المؤلف وعنوان الكتاب واسم الناشر ومكانه وتاريخه.

أنواع المصادر التاريخية: وتنقسم إلى نوعين: مصادر أولية، ومصادر ثانوية.

1- **المصادر الأولية:** تنقسم بدورها إلى قسمين فالآثار مثل بقايا حضارة ماضية أو أحداث وقعت في الماضي مثل الأهرامات الفرعونية التي تدلنا على النمط الاجتماعي والدين وحتى القانون السائد في مصر الفرعونية أما للوثائق فهي سجل مقصود للأحداث ووقائع تشمل السجل الشفهي والكتابي والمصور فالسجل الشفهي هو الكلمة المنقولة التي لم تدون كتابة مثل الأحكام والأمثال والأساطير المتناقلة بين الناس والرقصات والأغاني الشعبية ..الخ.

ولا تعتمد دراستها على الملاحظة فحسب ولكن على التحدث مع الناس ومناقشتهم أما السجل الكتابي فيشمل المخطوطات والرسائل والمذكرات ولا يقل أهمية عن النوعين السابقين إضافة إلى ذلك توجد فيه مصادر أخرى يمكن الاعتماد عليها في المنهج التاريخي مثل السجل المصور من نحت ورسم ونقود وطوابع بريدية في مجال التربية والتعليم فان المباني المدرسية القديمة والكتب والأدوات والوسائل التعليمية ووسائل العقاب والامتحانات وكذلك صور هذه الأشياء ورسوماتها وأشكال الشهادات والبطاقات المدرسية والتقارير المختلفة عن التعليم ونظمه وعيوبه ومقترحات إصلاحه جميعا تمثل أنواعا من الآثار والوثائق التربوية.

2- **المصادر الثانوية:** هي ما نقل أو كتب عن المصادر الأولية وهي تعطينا صورة عن الظروف التي أحاطت بالمصادر الأولية وهي بذلك تلقي الضوء على المصادر الأولية فإذا أراد الباحث دراسة مسالة قانونية في باب الالتزامات فانه يعود إلى الكتابات التي تناولت هذه المسالة بالدراسة وبذلك بالعودة إلى المؤلفين الذين تناولوا أصول القانون الروماني وأحيانا يتعين على هؤلاء المؤلفين الرجوع إلى المصادر الأولية التي دونت للحضارة الرومانية

ت- **تصنيف الحقائق وتحليلها (نقد المصادر):** وهي الخطوة الثالثة التي تأتي بعد اختيار مشكلة البحث وجمع الحقائق تأتي مسالة تصنيف هذه الحقائق وتحليلها والاستفادة من الحقائق الاجتماعية التي يتوصل إليها الباحث تصنف هذه

الحقائق عادة على أساس المكان أو الزمان أو كليهما حتى يمكن الكشف عن الاتجاهات العامة للظاهرة موضوع الدراسة ومعرفة العوامل والظروف التي خضعت لها في تطورها وتغيرها

ث- عرض النتائج: بعد أن ينتهي الباحث من استخلاص الحقائق وإيجاد العلاقات تأتي الخطوة الأخيرة وهي المتعلقة بصياغة النتائج بحيث تتماشى مع الخطوات المختلفة التي استخدمت في الوصول إليها وعرض النتائج بمنتهى الدقة مع الإشارة إلى مصدر كل العبارات المقتطفة في البحث وترتيب المصادر والمراجع حسب أهميتها العلمية.

2011-03-06

منهجية التعليق على نص قانوني:

تنص المادة 124 من القانون المدني الجزائري "كل فعل أي كان يرتكبه الشخص بخطئه ويسبب ضررا للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض ".

المادة من الفصل الثالث (الفعل المستحق للتعويض) القسم الأول (المسؤولية عن الأفعال الشخصية)

نص المادة من القانون المدني المعدل والمتمم بالقانون رقم 10/05 المؤرخ في 13 جمادي الأولى 1426 الموافق لـ 20 يوليو 2005 المعدل والمتمم للأمر 58/75.

التعليق:

المقدمة: نصت المواد من 124 إلى غاية المادة 133 من القانون المدني الجزائري على المسؤولية عن الأفعال الشخصية وهي نوع من أنواع المسؤولية التقصيرية التي تشمل الخطأ والضرر والعلاقة السببية.

1/ تحديد موقع النص: نص المادة مأخوذ من القانون المدني بموجب الأمر 58/75 المعدل والمتمم بالقانون رقم 10/05 ويقع نص المادة في الكتاب الثاني الذي عنوانه الالتزامات والعقود من الباب الأول وعنوانه مصادر الالتزام في الفصل الثالث وعنوانه الفعل المستحق للتعويض من القسم الأول تحت عنوان المسؤولية عن الأفعال الشخصية

2/ التحليل الشكلي:

يتكون النص من فقرتين الفقرة الأولى تبتدا من "كل فعل"... وتنتهي عند "في حدوثه بالتعويض أما الفقرة الثانية فتبدأ من "يشكل الاستعمال التعسفي"...وتنتهي "فائدة غير مشروعة"

استعمل المشرع الجزائري مصطلحات قانونية من قبيل (بخطئه، التعويض، الضرر)

وأسلوب هذه المادة كان أسلوب شرطيا إذ أن نص المادة بدا بكلمة "كل فعل" والمقصود بها كل الأفعال وربطها بحرف الواو في "ويسبب" أي الأعمال التي تسبب ضررا وإلزامه كان أمرا إذ يجعل من هذه المادة قاعدة آمرة وهذا جلي من قراءة نص المادة التي لا تجعل للأطراف الخيار على مخالفتها.

التحليل الموضوعي أو تحليل المضمون: يتضح من هذه المادة أن المسؤولية التقصيرية عن الأعمال الشخصية لا يقوم إلا على توافر أركانها إذ أورد نص المادة هذه الأركان مجسدا في المصطلحات التالية:

الخطأ، الضرر، العلاقة السببية وإذا توافرت أركانها كان مرتكب الخطأ مسؤول بالتعويض عن الأضرار التي ترتبت على خطئه

الفكرة العامة: أركان وأثار المسؤولية التقصيرية

تحديد الإشكالية: ما هي أركان وأثار المسؤولية التقصيرية

مرحلة الخطة:

المبحث الأول: أركان المسؤولية التقصيرية عن الأعمال الشخصية

المطلب الأول: ركن الخطأ

الفرع الأول: تحديد الخطأ الذي يوجب المسؤولية

الفرع الثاني: أركان الخطأ

الفرع الثالث: حالات انتفاء الخطأ

المطلب الثاني: ركن الضرر

الفرع الأول: مفهوم الضرر

الفرع الثاني: شروط الضرر الموجب للتعويض

الفرع الثالث: عبئ إثبات الضرر

المطلب الثالث: ركن العلاقة السببية

المبحث الثاني: أثار المسؤولية التقصيرية

المطلب الأول: دعوى المسؤولية

المطلب الثاني: جزاء المسؤولية

الفرع الأول: صور الجزاء .

تنص المادة 4 من القانون المدني الجزائري "تطبق القوانين في تراب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ابتداءا من يوم نشرها في الجريدة الرسمية تكون نافذة المفعول بالجزائر العاصمة بعد مضي يوم كامل من تاريخ نشرها وفي النواحي الأخرى في نطاق كل دائرة بعد مضي يوم كامل من تاريخ وصول الجريدة الرسمية إلى مقر الدائرة ويشهد على ذلك تاريخ ختم الدائرة الموضوع على الجريدة

المادة من الكتاب الأول: أحكام عامة الباب الأول أثار القوانين وتطبيقها .

منهجية التعليق على استشارة قانونية: تتطلب منهجية التعليق على استشارة قانونية التعليق على القرارات القضائية فهم النص فهما جيدا والاستشارة لغة: من الفعل شاور ولقد جاء في القران الكريم "وشاورهم في الأمر" ومن الفعل استشار يستشير استشارة إن حرف "ا و س" إذا دخلتا على فعل تفيد الطلب والمعنى الكامل للكلمة طلب الرأي وجاء في الحديث النبوي الشريف "ما ندم من استشار وما خاب من استخار" ويمكن تقسيم مراحل تحليل استشارة قانونية إلى مرحلتين اساسيتين

1- **المرحلة الأولى:**

المعطيات: وتندرج تحتها الوقائع والإجراءات ومنهما معا نستخلص المسائل القانونية

أ- **الوقائع:** هي مجموعة الأحداث القانونية والمادية التي أدى تتابعها إلى تكوين موضوع النزاع ومن أمثلة ذلك فصل موظف، غلق مصنع، شق طريق...الخ ويجب ترتيب الوقائع حسب تاريخ حدوثها على أن تقدم في جمل كاملة وبطريقة مجردة بمعنى دون إعطاء حكم مسبق عليها بل ننقلها كما جاءت في الاستشارة دون إضافة ويجب انتقائها أو فرزها بحيث لا نذكر الوثائق الثانوية التي لا تأثر في تحريك النزاع

ب- **الإجراءات:** وهي المراحل (مسار الدعوى) (مسار الاستشارة) وقد تكون هذه المراحل إدارية (تظلم إداري أن وجد) ومراحل قضائية (رفع دعوى طعن بالنقض) ترتب الإجراءات بحسب حدوثها زمنيا وبدقة كتاريخ التظلم الإداري، تاريخ رفع الدعوى...الخ وبما أن الاستشارة في الغالب الأعم تطلب بداية قبل اللجوء إلى القضاء فان معطياتها تقتصر على الوقائع فقط فان تبعت الإجراءات وطلبت الاستشارة ففي مثل هذه الحالة يجب ذكرها مع احترام قواعد ترتيبها

ت- **طرح المسائل القانونية:** يستعمل مصطلح إشكالية في الأبحاث النظرية وفي التعليق على النصوص القانونية ويخصص مصطلح المشكل القانوني لمنهجية التعليق على القرارات القضائية وتقدم التساؤلات في منهجية الاستشارة من خلال المصطلح طرح المسائل القانونية وتستخرج المسائل القانونية من عناصر الاستشارة (الوقائع، الإجراءات) ويجب حصرها كاملة بمعنى ضرورة الإلمام بها دون البحث في المسائل المفصول بها

- يمكن ترقيم المسائل القانونية والاستغناء عن الترقيم أو استعمال مطات فقط
- تقدم هذه المسائل في شكل تساؤلات

2- **الإجابة:** إن الإجابة عن المسائل القانونية تعالج بواسطة فقرات بحيث تخصص لكل مسالة فقرة خاصة بها والإجابة بواسطة الفقرات في منهجية الاستشارة تتوقف على المسائل القانونية المطروحة مثلا:

- **الفقرة 1 :** فيما يخص طبيعة النزاع
- **الوقائع:** يجب فرز الوقائع وذكر الخاص منها بهذه المسالة والفقرة وان كان للوقائع جميعها علاقة في هذه المسالة ذكرت كاملة مع احترام ما قيل في القواعد الترتيبية
- **السؤال القانوني:** هو القراءة لما جاء في المسالة القانونية وتجسيدها قد يقتصر على سؤال واحد وقد تكون هناك أسئلة قانونية فرعية
- **الحل القانوني:** يقصد بالحل القانوني القاعدة القانونية أو حكم القانون أو السند القانوني الذي يعتمد عليه للوصول إلى الإجابة فان وجدنا نصا قانونيا يحكم المسالة فلا ضرورة للتعرض إلى موقف القضاء والفقه ذلك أن الهدف من الاستشارة هو البحث عن الحل القانوني وبالمقابل إذا لم نجد نصا قانوني يمكن الاستعانة

بالاجتهاد القضائي وفي الاستشارة البيداغوجية يمكن الاستعانة بالفقه إذا لم تكن هناك قاعدة قانونية أو اجتهاد قضائي

مثال: إليك نص الاستشارة التالي:

دخل السيد "ا" إلى البلدية "س" لاستخراج شهادة ميلاد فلاحظ عند دخوله طابورا من المواطنين أمام شباك مصلحة الحالة المدنية فتوجه مباشرة إلى الموظف المسؤول عن هذه المصلحة لطلب الاستفسار، عندها تدخل الحاجب وطلب منه احترام الطابور فوقع شجار بينهما انتهى إلى أن دفع الحاجب السيد "ا" بخشونة مما أدى إلى اصطدامه بباب زجاجي سبب له جروحا بليغة

المنهجية:

1/- المعطيات:

أ- الوقائع:

- دخول السيد "ا" إلى البلدية "س" لاستخراج شهادة الميلاد وتوجهه مباشرة إلى الموظف المسؤول عن المصلحة لطلب الاستفسار
- تدخل الحاجب وطلب من السيد "ا" احترام الطابور ووقوع شجار بينهما انتهى إلى أن دفع الحاجب السيد "ا" بخشونة مما أدى إلى اصطدامه بباب زجاجي سبب له جروحا بليغة

ب- طرح المسائل القانونية:

- ما هي طبيعة تصرف الحاجب (تصرف شخصي أو مرفقي)
- هل الضرر الذي لحق بالسيد "ا" قابل للتعويض
- على من تقع مسؤولية الضرر
- ما هي الدعوى الملائمة

الإجابة:

الفقرة 1:

فيما يخص تصرف الحاجب (تدخل الحاجب، طلبه للسيد "ا" احترامه للطابور، وقع شجار بينهما ما أدى إلى دفع الحاجب للسيد "ا" بخشونة مما سبب له جروح بليغة)

الوقائع:

السؤال القانوني:

هل تصرف الحاجب يعد تصرفا شخصيا أم تصرفا مرفقيا

الحل القانوني: 145 من قانون البلدية /الفقرة 1/ 08،09 نصت أن:

إن البلدية مسؤولة عن الأخطاء التي يرتكبها رئيس المجلس الشعبي البلدي والمنتخبون وموظفو البلدية أثناء قيامهم بوظائفهم وهناك خطا شخصي من الحاجب (معاملته بعنف للسيد "ا") وخطا مرفقي لسوء تسيير الإدارة

الفقرة 2: فيما يخص الضرر القابل للتعويض

الوقائع:نفسها

طرح المسائل القانونية: هل الضرر الملحق بالسيد "ا" هو ضرر قابل للتعويض

الحل القانوني: بالرجوع إلى أحكام المادة 124 من القانون المدني بجزء أهم شروط الضرر القابل للتعويض وهي أن يكون شخصيا مؤكدا مباشرا ومس بحق مشروع وهذه العناصر متوفرة في الواقعة فالضرر الذي لحق السيد "ا" شخصي ومؤكد مباشرة نتيجة الدفع ومس بحق مشروع وهو سلامة الجسم فهو قابل للتعويض

حوصلة: على السيد "ا" أن يرفع دعوى مسؤولية ضد رئيس البلدية لأنها الميسورة والأقدر على الدفع وذلك على أساس الجمع بين المسؤوليات ولتوفر عناصر الضرر مع إمكانية الرجوع على الموظف